نبيه بشير *

قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي

مرفق نص: النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي

تُطلعنا العديد من الدراسات أن عقيدة «الجدار الحديدي» كانت بمثابة عقيدة استراتيجية ارتكزت إليها الحركة الصهيونية منذ العشرينيات، وجميع حكومات إسرائيل، لا بل واعتبرت أساسًا للعقيدة العسكرية التي لا تزال سائدة.[1] كذلك، يخبرنا شموئيل كاتس (جوهانسبرغ، ١٩١٤-٢٠٠٨)، أحد أعضاء عصابة الإتسل ومن قيادات حزب حيروت ونائب في الكنيست الأولى، أن «عقيدة الجدار الحديدي» لا تزال معتمدة في إسرائيل.[2] يتفق معه العديد من الباحثين مثل آبي شلايم وإيان لوستيك[3] والقيادات الصهيونية والمنظّرون العسكريّون، مثل ليمور ليفنات، وبنيامين نتنياهو،[4] وإسحق بن يسرائيل[5] كما سنرى فيما يلي.

في أعقاب فشل محادثات كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠)، وانطلاق الانتفاضة الثانية، استقال إيهود باراك من رئاسة الحكومة (١٠ كانون الأول ٢٠٠٠)، وانتُخب أرئيل شارون رئيسًا للحكومة (حتى ٢٠٠٦). تعتبر هذه الفترة في رأي آفي شلايم، كما جاء في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه «الجدار الحديدي»، الفترة التي شهدت عودة واسعة وعميقة في المجتمع الإسرائيلي إلى الموقف «الأصولي» أو التقليدي في كل ما يتعلّق بالفلسطينيّين، إضافة إلى أنها اتسمت بالتأكيد البالغ على المنظور القومي المتطرّف الضيّق لفهم تاريخ إسرائيل.[6] وقبل شهر ونيف من تعيين ليمور ليفنات وزيرةً للمعارف في آذار ٢٠٠٠، نشرت مقالة في جروزاليم بوست تحمل عنوان «عودة إلى الجدار الحديدي» (٢٦ كانون الثاني ٢٠٠١). استعرض شلايم تلك المقالة على النحو التالي: حملت المقالة نقدًا لاذعًا لليسار الإسرائيلي «الانهزامي» الذي كذب على الجمهور الإسرائيلي وخاض مفاوضات «سرية» مع منظمة التحرير «بصورة غير قانونية أجراها يوسي بيلين في سنة ١٩٩٢».

*محاضر جامعي متخصّص في دراسة الثيولوجيا اليهوديّة

ساعات قليلة قبل إعلان إيهود أولمرت عن نيته الاستقالة من رئاسة الحكومة (٣٠ تموز ٢٠٠٨)، اعتلت ليفنات منصة الكنيست واتهمت مكتب رئيس الحكومة إيهود أولمرت، بامتناعه عن نشر نص دعوة رسمية لإحياء ذكرى جابوتنسكي، ينظمها «المجلس العمومي لتخليد ذكرى ونشاط زئيف جابوتنسكي» ومقرّه في ديوان رئيس الحكومة. حملت الدعوة العنوان التالي: «لا زال زئيف جابوتنسكي مناسبًا».

لم توضح ليفنات لماذا ترى في هذه الخطوة الديبلوماسية التي بادر إليها وزير الخارجية (شمعون بيريس في حينه)، عضو الحكومة المنتخبة بصورة ديمقراطية، خطوة «غير قانونية»! إلاّ إذا كان قصدها أن ذلك لا ينسجم مع طروحات اليمين الذي يرى كل ما هو مخالف لتصوّراته «غير شرعي» أو «غير قانوني». تمحورت المقالة حول الثنائية المتناقضة: اليسار الحمائمي واليمين الواقعي. تقوم اتفاقيات أوسلو، وفق ما جاء في المقالة، على أسس أيديولوجية مناقضة لعقيدة واستراتيجية «الجدار الحديدي» التي «كانت بمثابة بوصلة ترشد صنّاع القرار الإسرائيليّين منذ نشأة الدولة». تستطرد ليفنات قائلة: «هناك وهم خاطئ يستند إلى مقولة إن الدعوة للسلام والتنازل عن الحقوق القومية الصهيونية كافية لوضع حدّ للصراع العربي الإسرائيلي». وتوضح ليفنات عقيدتها بشأن أبدية الصراع بصورة أكبر في خلاصة المقالة إذ تضيف: «آن الأوان لإسرائيل أن تعيد بناء الجدار الحديدي الذي سيدفع بالعرب مرة أخرى إلى الاستنتاج أن لا التهديدات العسكرية ولا الإرهاب من شأنهما أن يضعفا عزيمة إسرائيل لصيانة حقوق الشعب اليهودي وحريته». يعلّق شلايم على هذا الاستنتاج بشأن استراتيجية «الجدار الحديدي» بقوله إن استنتاج ليفنات «غير متقن وسطحيّ»، ويضيف أن ليفنات، أسوة بالعديد من قيادات الليكود حاليًا، لم تقرأ على ما يبدو كتابات جابوتنسكي بتاتًا. ويستطرد شلايم بقوله: لو أن ليفنات قرأت مقالة «الجدار الحديدي» لجابوتنسكي لأدركت أن جابوتنسكي لم يقل بعقيدة أزلية الصراع بين الصهاينة والفلسطينيّين، وإنما «دعا إلى التفاوض من موضع قوة بغية وضع حدّ للصراع». ويضيف: «كما هو الحال مع الأعضاء البارزين الآخرين في حزبها، ترى ليفنات الجدار الحديدي بوصفه هدفًا بحدّ ذاته لا وسيلة لتحقيق هدف ما – يتمثّل في الردع والوصول أخيرًا إلى تسويات عبر المفاوضات لتحقيق الأمن للدولة اليهودية في فلسطين».[٧]

وفق قراءتي التي سوف أعرضها في مقالتي هذه، أعتقد أن تفسير ليفنات أقرب إلى الصواب من التفسير الذي يعرضه شلايم هاهنا.

ساعات قليلة قبل إعلان إيهود أولمرت عن نيته الاستقالة من رئاسة الحكومة (٣٠ تموز ٢٠٠٨)، اعتلت ليفنات منصة الكنيست واتهمت مكتب رئيس الحكومة إيهود أولمرت، بامتناعه عن نشر نص دعوة رسمية لإحياء ذكرى جابوتنسكي، ينظمها «المجلس العمومي لتخليد ذكرى ونشاط زئيف جابوتنسكي» ومقرّه في ديوان رئيس الحكومة. حملت الدعوة العنوان التالي: «لا زال زئيف جابوتنسكي مناسبًا»، وتضمن النص بعض الجمل والاقتباسات المستمدّة من كتابات وخطابات جابوتنسكي، إمّا حرفيًا أو مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة، مثل: «لا تمسّ يد عبراني حقّنا على أرض إسرائيل الكاملة، فهي أبدية، بكاملها، ولا تخلّي عنها»، وكذلك «إن الطريق الوحيدة للوصول إلى سلام مع العرب هو الجدار الحديدي، أي القوة في أرض إسرائيل».[٨] تعتبر الجملة الأولى اقتباسًا حرفيًا من خطاب لجابوتنسكي (ألقاه خارج البلاد في سنة ١٩٣٧).[٩] أما الجملة الثانية، فهي إعادة صياغة لجملة جابوتنسكي الواردة في خاتمة مقالته «عن الجدار الحديدي».[١٠] في



جابوتنسكي

يخبرنا يعقوب شفيط، باحث الحركة التصحيحية بامتياز، أن المقصود من «الجدار الحديدي» إنما هو: السعي إلى «فرض سلسلة من الظروف السياسية التي تحرم العرب من التدخّل في المشروع الصهيوني، وذلك عبر استعراض القوة، وفي حالات الضرورة، استخدام القوة المادية الفعلية». ويضيف موضحًا: «إن تحقيق الهدف القومي الصهيوني لا يمكن له أن يكون مشروطًا بالموافقة العربية، ويتعين على السياسة الصهيونية أن لا تترك أي مجال للشكّ في العقل العربي بأن اليهود، واليهود فقط، سيكونون أصحاب السيادة في أرض إسرائيل.

نهاية خطابها المذكور، صرخت ليفنات متسائلة: «مما يخافون؟ هل يخافون بأن يتذكّر الجمهور أقوال جابوتنسكي؟ هل يخافون من ترديد موشي تلنسكي بيت الشعر 'ضفتان للأردن' عند التحقيق معه».[١١]

توقف نتنياهو مطولاً وفي مناسبات عديدة عند التزام إسرائيل بالجدار الحديدي. فها هو يخبرنا في معرض جلسة خاصة للهيئة العامة للكنيست لإحياء ذكرى جابوتنسكي (٣ آب ٢٠١٦) أنه ينتمي إلى التيار الذي يستكمل طريق جابوتنسكي، ويؤكّد على أنه «من العسير إدراك مساهمة جابوتنسكي للثقافة العبرية والوعي القومي ... ومساهمته البالغة لتجديد قوة شعبنا للدفاع وتعزيز مفهوم الجيش العبري وتجذير عقيدة الجدار الحديدي الأساسية التي تبنّاها المعارضون السياسيون له كذلك. إذ إننا لا نجد أي أحد تقريبًا في أيامنا لا يتفق مع فكر جابوتنسكي». وحول مشارب التوجّه السياسي والأيديولوجي لجابوتنسكي يخبرنا نتنياهو: «أطلق (جابوتنسكي) تعبير القرن المخادع على القرن العشرين، لأنه القرن الذي خيّب آمالنا بدرجة كبيرة. لقد أشار إلى قوى الظلمة، حسب وصفه، التي خانت قيم القرن التاسع عشر – كالإيمان بالتقدّم، والليبرالية، والتنوير، والحرية، وهذا هو الخط الذي يربط فكر جابوتنسكي مع أيامنا». ويضيف نتنياهو أنه ورث سياسته، في مجالات متعدّدة، عن والده الذي أخذها عن جابوتنسكي، وتتلخّص في مفهوم «تعزيز القوة». ويخلص نتنياهو إلى القول إنه تلميذ جابوتنسكي ويسعى إلى ترجمة أفكار ومفاهيم جابوتنسكي على أرض الواقع.[١٢]

بعد هذا العرض، أعيد طرح السؤال: ما هو هذا «الجدار الحديدي» الذي قلّما نجد باحثًا في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أو في الثقافة السياسية الصهيونية، إلاّ وذكره وكأنه مفهوم وواضح لا ضرورة لتوضيحه؟ يجمع غالبية هؤلاء على أن المقصود بهذا التعبير هو بناء قوة عسكرية صهيونية/إسرائيلية قوية جدًا؛[١٣] ويضيف البعض الآخر أحيانًا عناصر أخرى كعدم استناد إسرائيل في وجودها إلى اعتراف عربي عمومًا، وفلسطيني خصوصًا، بحقّها في الوجود وحق الشعب اليهودي بـ «أرض إسرائيل» على ضفتي الأردن أو على الضفة الغربية أو في حدود الهدنة (١٩٤٧)؛[١٤] بينما يرى البعض أن المقصود هو جدار نفسي لا مادي يفصل بين الغالبية اليهودية الحاكمة وبين الأقليات غير اليهودية المحكومة؛[١٥] وهناك من يحذفه بالكلية في سياق عرض طروحات جابوتنسكي.[١٦]

في هذا السياق، يخبرنا يعقوب شفيط، باحث الحركة التصحيحية بامتياز، أن المقصود من «الجدار الحديدي» إنما هو: السعي إلى «فرض سلسلة من الظروف السياسية التي تحرم العرب من التدخّل في المشروع الصهيوني، وذلك عبر استعراض القوة، وفي حالات الضرورة، استخدام القوة المادية الفعلية». ويضيف موضحًا: «إن تحقيق الهدف القومي الصهيوني لا يمكن له أن يكون مشروطًا بالموافقة العربية، ويتعيّن على السياسة الصهيونية أن لا تترك أي مجال للشكّ في العقل العربي بأن اليهود، واليهود فقط، سيكونون أصحاب السيادة في أرض إسرائيل، وأن (العرب) سيقيمون هم أنفسهم، كما هو مخطّط له، فيها بصفتهم أقلية قومية». ويضيف شفيط أنه كان واضحًا أن موقفًا «واقعيًا صارمًا» كهذا لا يمكن أن يتم تبنّيه «صراحة» وجهارًا كقاعدة سياسية في المنظمة الصهيونية.[١٧]

إلى جانب توفير ترجمة عربية لمقالة جابوتنسكي نفسه للأبعاد الأخلاقية للجدار الحديدي، تسعى هذه المقالة إلى تقديم قراءة بديلة لهذا «الجدار» بوصفه أداة لإدارة الصراع مع المحيط العربي عمومًا، والفلسطيني خصوصًا، استنادًا إلى ما جاء في مقالتي جابوتنسكي (عن الجدار الحديدي؛ والنظرية الأخلاقية للجدار الحديدي) تحديدًا. ولكن، لا يمكن مناقشتهما وفهمهما بعيدًا عن طروحات جابوتنسكي الثابتة وأفكاره المنتشرة في أعماله الأخرى. فقد رأى جابوتنسكي أن هدف الصهيونية الكلاسيكية (التي أقرّها مؤتمر بازل لعام ١٨٩٧) يتمثّل في فرض أغلبية سكانية يهودية على ضفتي الأردن (بوصفها «أرض إسرائيل»)، من خلال هجرة اليهود واستيطانهم فيها، على طريق إنشاء سيادة

استنادًا إلى فرضية أن الشعب العربي عمومًا، والفلسطيني خصوصًا، أسوة ببقية الشعوب الأصلانية، لم ولن يتنازل عن حقّه في بلاده وتحويلها إلى شعب آخر، بغض النظر عن مساحة البلاد وقوة استيعابها الاقتصادية، يخلص جابوتنسكي إلى أنه «ليس ثمّة مجال للحديث، لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور، عن تصالح بين سكان أرض إسرائيل العرب وبيننا يتحقّق عن طيب خاطر».

يهودية، والاستعانة بأجهزة نظام الحكم الانتدابي لتحقيق ذلك، والابتعاد كل البعد «في الوقت الحاضر» عن أي محاولة للتوصّل إلى أي حلّ مع المحيط العربي أو مع سكان فلسطين العرب. ولبلوغ ذلك، لا بد من إنشاء قوة قتال وردع عسكرية يهودية تسهر على تأمين المستوطنات اليهودية واستمرار أفواج الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشرق الأردن، وكسر شوكة المحيط العربي وتحقيق استسلامه، بمساندة القوى الإمبريالية العظمى.

كذلك، وأسوة بالقيادات الصهيونية الأخرى، نادى جابوتنسكي بضرورة تبنّي الثقافة الأوروبية بوصفها الثقافة المهيمنة على الدولة اليهودية المزمع إقامتها. سكت جابوتنسكي عن هذا الموضوع في هاتين المقالتين، ليس لأنه موضوع غير حيوي، بل لأنه أمر مفهوم ضمنيًا، كان قد أكّد عليه في العديد من كتاباته الأخرى. «الجدار الحديدي»، في رأيي، ليس مجرّد أداة لتحقيق أهداف معينة، بل هو الأداة والأهداف معًا، وهنا تكمن أهميته وسر استمراريته حتى يومنا، إضافة إلى غموضه طبعًا. برأيي، يُضمِّن جابوتنسكي كل هذا التصوّر بشموليته تعبير «الجدار الحديدي»، وهو يتشكّل من أربعة مركبات أساسية. أولاً، السعي إلى فرض أكثرية يهودية على ضفتي الأردن؛ ثانيًا، التحالف مع القوى الإمبريالية العظمى لتعزيز وهن المحيط العربي عمومًا والاستعانة بها لإنشاء دولة يهودية على كامل التراب على ضفتي الأردن؛ ثالثًا، الإحجام عن أي محاولة للتفاوض مع المحيط العربي عمومًا، والفلسطيني خصوصًا، إلى حين فيه «ينعدم أي بصيص للأمل» لديهما بالتخلّص من الكيان الاستيطاني الصهيوني؛ ورابعًا، بناء قوّة عسكرية جبارة لا يمكن للمحيط العربي وسكان البلاد العرب التغلّب عليها.

استنادًا إلى فرضية أن الشعب العربي عمومًا، والفلسطيني خصوصًا، أسوة ببقية الشعوب الأصلانية، لم ولن يتنازل عن حقّه في بلاده وتحويلها إلى شعب آخر، بغض النظر عن مساحة البلاد وقوة استيعابها الاقتصادية، يخلص جابوتنسكي إلى أنه «ليس ثمّة مجال للحديث، لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور، عن تصالح بين سكان أرض إسرائيل العرب وبيننا يتحقّق عن طيب خاطر»، إذ إنه «من غير الممكن أبدًا الحصول على موافقة طوعية من سكان أرض إسرائيل العرب على تحويل أرض إسرائيل من بلاد عربية إلى بلاد ذات أغلبية يهودية».[١٨] وذلك، لأن «كل شعب يحارب المستوطنين طالما بقي لديه بصيص أمل في التخلّص من خطر الاستيطان، هكذا فعل سكان أرض إسرائيل العرب، وهكذا سيفعلون طالما بقي لديهم بصيص أمل».[١٩] «إن استيطاننا- إما أن يتوقف وإما أن يتواصل ضد رغبة السكان الأصليّين، وبمقدوره أن يتواصل ويتطوّر بحماية قوة مدافعة مستقلّة عن السكان المحليّين – جدار حديدي لن يكون بمقدور السكان المحليّين اختراقه».[٢٠] وعليه، فمن الضروري إخضاع السكان الأصليّين إلى أن يفقدوا أي «بصيص للأمل» في التغلّب على الكيان الصهيوني الذي سيقام على ضفتي الأردن، إن كان ذلك من خلال بناء قوة قهر لا تقوى عليها شعوب المنطقة، أو من خلال إضعافها، أو كليهما معًا. ويخلص جابوتنسكي إلى القول: «إن الطريق الوحيدة إلى مثل هذا الاتفاق هي الجدار الحديدي، أي تعزيز الحكم في أرض إسرائيل بحيث لا يكون معرضًا لتأثيرات عربية أيًّا كانت، وأقصد الحكم الذي يحارب العرب ضده». ويستطرد موضحًا: «وبعبارات أخرى، من ناحيتنا، فإن الطريق الوحيدة نحو اتفاق مستقبلي تتجسّد في الابتعاد التام عن جميع محاولات التوصّل إلى اتفاق في الوقت الحاضر». وماذا بشأن اللحظة التاريخية الملائمة للدخول في مفاوضات وإبرام الاتفاقيات؟ يخبرنا جابوتنسكي إنها لحظة انكسار الأمل وانعدامه بين كافة العرب بالانتصار على الكيان اليهودي المزمع إقامته:

ليس معنى كل هذا أنه يجب عدم التفكير في إمكانية عقد أي اتفاق طوعي مع عرب أرض إسرائيل. ولكن طالما بقي لدى العرب بصيص من الأمل بالتخلّص منّا فلن يقايضوا أملهم هذا، لا مقابل بضع كلمات حلوة ولا مقابل شريحة خبز مغذّية مدهونة بالزبدة. ولذلك تحديدًا، لا يجوز اعتبارهم رعاعًا بل شعبٌ، وحتى لو كان شعبًا متخلّفًا إلا أنه شعب حيّ.

ويردف قائلاً موضّحًا طرحه هذا:

يوافق الشعب الحي على تقديم تنازلات في قضايا مثل هذه القضايا العظيمة والمصيرية عندما ينعدم الأمل فقط، عندما

> **هناك ضرورة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق كل ذلك، وهي تتمثّل في التحالف مع القوى الاستعمارية للحيلولة دون توحيد البلاد العربية وتعزيز قوتها، وإحداث اختراق في هذا «الجدار الحديدي».**

لا يظهر للعيان أي شقّ في الجدار الحديدي. عندها فقط تفقد سحرها تلك المجموعات المتطرّفة التي تحمل الشعار «لا في جميع الأحوال»، وينتقل النفوذ إلى المجموعات المعتدلة. عندها فقط يأتي إلينا هؤلاء المعتدلون حاملين اقتراحًا للتنازلات المتبادلة، وعندها فقط يباشرون بالتفاوض معنا، باستقامة، حول قضايا عملية، مثل الضمانات لعدم الطرد من البلاد، أو حول المساواة في الحقوق، أو بشأن حكم ذاتي وطني مستقل؛ وأنا أومن وآمل أننا سنقدر حينها على منحهم ضمانات كهذه تهدئ من روعهم، فيستطيع الشعبان أن يعيشا جنبًا إلى جنب بسلام وبعلاقات نزيهة.[٢١]

هناك ضرورة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق كل ذلك، وهي تتمثّل في التحالف مع القوى الاستعمارية للحيلولة دون توحيد البلاد العربية وتعزيز قوّتها، وإحداث اختراق في هذا «الجدار الحديدي»:

نحن نستعين بالانتداب البريطاني، وقد وقّعت فرنسا على وعد بلفور في سانت ريمو (١٩٢٠). لا يمكننا أن نشارك في مؤامرة سياسية هدفها طرد الإنجليز من قناة السويس، ومن الخليج العربي، والتدمير الكامل لفرنسا كقوة استعمارية عظمى. إن هذا اللعب المزدوج ليس محظورًا فقط، بل إنه من غير اللائق التفكير به أصلاً، إذ سوف يسحقوننا – ويلحقنا العار وبحق – حتى قبل أن نتمكّن من التحرّك في هذا الاتجاه.[٢٢]

ويضيف موضّحًا بصورة صريحة:

لماذا نحتاج نحن إلى وعد بلفور، ولماذا نحتاج إلى الانتداب؟ معناهما بالنسبة لنا كامن في أن قوة خارجية قطعت على نفسها التزامًا بأن تحقّق في هذه البلاد ظروف إدارة وأمن يصبح بحسبها السكان الأصليون، على الرغم من رغبتهم، محرومين من أي فرصة لعرقلة استيطاننا بطريقة إدارية أو مادية. ونحن جميعًا، بدون استثناء، نحثّ هذه القوة الخارجية، يوميًا، على تأدية دورها بحزم ودون رأفة (أو: تردّد).[٢٣]

ويضيف جابوتنسكي في مقالته «النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي»، (المرفقة بترجمتها العربية لاحقًا) ما يلي:

طالما تنظر إلينا الحركة (القومية) العربية حاليًا بعدائية، لا يمكن أن نساندها طبعًا، لا بل سنكون مسرورين جدًا بكل جوارحنا (جميعنا، وحتى أولئك الذين يردّدون عبارات حبهم للعرب) بكل فشل لها، لا في الضفة الشرقية المحاذية فقط أو سورية، وإنما حتى في المغرب. هذا ما يجب أن يكون، لأن البديل غير ممكن، إلى أن يُخضِعُ الجدار الحديدي العرب فيتقبّلوا الصهيونية مرة واحدة وإلى الأبد.

تسعى مقالة «النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي» إلى التأكيد على الأبعاد الأخلاقية للمشروع الصهيونيّ برمته، وعلى طرح «الجدار الحديدي» بصفته عقيدة استراتيجية. ولا زلنا نسمع أصداء هذه النظرة «الأخلاقية» بين الإسرائيليّين كافة، علمانيّين ومتدينين على حد سواء، وخلاصتها أن الشعوب العربية تقيم على مساحات شاسعة جدًا من الأراضي، بينما لا يلقى الشعب اليهودي موطأ قدم له ليحقّق كيانه السياسي ويحقّق آماله بالحياة المستقلة بعيدًا عن قوى وسلطات بقية الشعوب.

وعودة إلى تفسيري شلايم وليفنات، التي تمثّل التفسير السائد بين كافة التيارات اليمينية في إسرائيل وربما خارجها كذلك. فمن وجهة نظر ليفنات، لا يزال الفلسطينيّون والشعوب العربية يقاومون المشروع الصهيوني، واستنادًا إلى تصوّر عقيدة «الجدار الحديدي»، فإنه لم يحن بعد الوقت للتفاوض مع الطرف العربي والفلسطيني، لأنهم لم ينكسروا ولم يفقدوا الأمل بعد بالانتصار على المشروع الصهيوني. وعليه، فإن تفسير ليفنات منسجم مع هذه القراءة ولا يخالفها. أما حسب تفسير شلايم، فإن عقيدة الجدار الحديدي، كما عرضتها، لا تزال وبحق، إلى جانب أهدافها، أداة لإدارة الصراع على أمل الوصول في النهاية إلى انعدام الأمل في أفئدة الطرف العربي للانتصار على المشروع الصهيوني. ولكن الإشكالية في تفسير شلايم تكمن في أنه يفترض أن انعدام الأمل قد تحقّق فعلاً، لهذا فهو يرى أن تفسير ليفنات يختلف عمّا جاء في هذه العقيدة. ولكننا، نرى أن الطرف العربي لم يصل بعد إلى مرحلة فقدان الأمل، فها نحن نراه يقاوم وينتفض بين الفينة والفينة. وعليه، لم يحن الوقت الملائم بعد، وفق عقيدة الجدار الحديدي، للدخول مع المحيط العربي في مفاوضات، إلاّ إذا اعتقد شلايم، خلافًا لليفنات وكافة التيارات اليمينية في إسرائيل، أن الجانب العربي قد رضخ كليًا وفقد الأمل بتاتًا فعلاً.

النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي[٢٤]

تاريخ النشر: ١١ تشرين الثاني، ١٩٢٣
المصدر الأصل: صحيفة «رازسفيت»[٢٥]
لغة النص الأصلية: الروسية

النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي (١٩٢٣): النص

١

تعالوا نعود إلى «خطة هلسنكي» (Helsingfors Plan)، التي سبق ذكرها في المقالة السابقة.[٢٦] وبصفتي أحد كاتبيها، فإنني أميل بالطبع أكثر من أي أحد آخر إلى عدم التشكيك بعدالتها. تعبّر هذه الخطّة عن المساواة في الحقوق المدنية (وتؤكّد على) الحكم الذاتي القومي. وأنا على قناعة بأن أي مراقب غير متحيّز سيعتبرها أساسًا مثاليًا لضمان حياة مشتركة ومسالمة وعلاقات جوار طيبة بين الشعبين.

ولكن ليس هناك حماقة أكبر من مطالبة العرب أنفسهم بأن يتحلّوا بقاعدة نفسية، كالقاعدة النفسية التي يتحلّى بها المراقب غير المتحيّز، إذ إنهم أحد طرفي النزاع في هذا النقاش، وليسوا مجرد مراقبين. بداية، حتى وإن افترضنا أنهم يؤمنون بحياة مشتركة وبعلاقات جوار طيبة، فإن السؤال الأولي والمركزي لا يزال قائمًا: هل يرغبون هم بـ«جيران»، حتى وإن كان هؤلاء الجيران طيّبين، في البلاد التي يعتبرونها لهم. إن وجود أمة واحدة في البلاد أفضل من وجود أمم عديدة يعيشون فيها، ولا يمكن لأحد أن يتجرأ على نكران ذلك، حتى أولئك أصحاب الكلام المعسول من بين أمتنا الخبراء في الهمس.[٢٧] لماذا يوافق شعب، قانعًا بالتأكيد بخلوته، أن يتيح، عن رغبة طيبة، دخول جيران طيّبين بأعداد هائلة كهذه؟ «لا لشهدك ولا للسعتك» – هذا هو جوابه الطبيعي.[٢٨]

ولكن بمعزل عن هذه المعضلة الأساسية، فإن مطالبة العرب تحديدًا بالتصديق على «خطة هلسنكي» – أو بصورة عامة على خطة رسمية أيًا كانت تستند إلى إقامة شعوب تحت سقف واحد – يعني المطالبة بالأمر المستحيل. إن عمر نظرية شفرينغر[٢٩] بكاملها هو ٣٠ سنة بالحد الأقصى. وحتى اللحظة، لم يوافق أي شعب، حتى الأكثر تحضرًا، بصدق على تطبيقها فعليًا. حتى التشيكيون، بقيادة ماساريك[٣٠] نفسه – أستاذ جميع الداعين إلى الحكم الذاتي – لم يستطيعوا أو لم يشاؤوا تطبيقها. أما بالنسبة للعرب، فحتى فئة المثقفين منهم لم تسمع أبدًا بهذه النظرية. ولكن، وبالرغم من ذلك، فإنها تدرك أن الأقلية تعاني دومًا وفي كل مكان: المسيحيون في تركيا، المسلمون في الهند، الإيرلنديون تحت سلطة الإنجليز، البولنديون والتشيك بداية تحت سلطة الألمان، والألمان حاليًا تحت سلطة التشيك والبولنديّين وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. يجب على الإنسان أن يتلاعب بنفسه من خلال العبارات إلى أن يبلغ بلادة المشاعر، لكي يطالب العرب بعد كل هذا أن يصدّقوا أن اليهود بالذات مؤهّلون (أو قل على الأقل إنهم ينوون بصدق) لتطبيق خطة لم تنجح عند الشعوب الأخرى المؤهّلة أكثر منهم بكثير.

إننا مصرّون على ذلك، ليس لأننا وجدنا أنفسنا نحن أيضًا مضطرين إلى التخلّي عن «خطة هلسنكي»، بوصفها أساسًا لتسوية مستقبلية للعلاقات المتبادلة (modus vivendi). بل العكس من ذلك، فإننا – وعلى الأقل كاتب هذه السطور – نؤمن بها وبقدرتنا على تطبيقها بالرغم من فشل جميع التجارب السابقة. ولكننا لا نجد أي منفعة من تبجيلها أمام العرب: فلن يفهموا، ولن يصدّقوا، ولن يقدّروها حقّ قدرها.

٢

إنَّ ما لا يفيد يضر.[٣١] إنَّ السذاجة السياسية لليهودي بالغة جدًا، لا يمكن تصديق ذلك: إنه لا يدرك القانون البسيط الذي مفاده أنه يمنع عليك أبدًا أن تتنازل لشخص لا يرغب بالتنازل لك.

هناك مثال نموذجي لهذا الأمر، فقد خرج أحد الشعوب المستعبدة في روسيا القديمة (روسيا القيصرية)، كرجل واحد، في حملة صليبية ضد اليهود بهدف الدمار التام واقتراف

المجازر. في الوقت نفسه، سعى نفس الشعب إلى نيل الحكم الذاتي لنفسه. وبالرغم من ذلك، أعلن جهارًا أنه عازم على استخدام الحكم الذاتي بغية قهر اليهود أكثر. رغم ذلك، اعتقد كتّاب مقالات وسياسيون يهود، بعضهم ينتمي إلى المعسكر القومي أيضًا، أن واجبهم يفرض عليهم دعم طموحات أعدائهم بكافة السبل لنيل الحكم الذاتي، إذ إن الحكم الذاتي إنما هو، كما ترون، أمر مقدّس. وكما كتبت سابقًا في تلك الصحف، فإننا نرى أنه لمجرد سماعنا لحن «لامارسييز» (نشيد الثورة الفرنسية) يجب علينا الوقوف بصمت والترديد بصوت عال: «يعيش» – حتى لو كان هامان الشرير[٣٢] نفسه هو من يطلق هذا اللحن، وحتى لو سُحقت في نفس اللحظة عظام اليهود على إيقاع هذا اللحن. إننا نرى بذلك أخلاقية سياسية.

ليست هذه أخلاقًا بل انحلال أخلاقي. تقوم المجتمعات البشرية على المعاملة بالمثل؛ انزعوا عنها المعاملة بالمثل فيتحوّل العدل إلى كذب. السيد الذي يمر في هذه اللحظة في الطريق قرب شباكي، يستحق الحياة فقط حين يعترف بحقّي في الحياة؛ أما إذا كان يريد قتلي، عندها لن أعترف بحقّه في الحياة. كذلك الأمر في ما يتعلّق بالشعوب. أما البديل لذلك فهو أن يتحوّل العالم إلى منافسة وتنافس بين حيوانات. حينها، لا يموت الأضعف فحسب، وإنما دَمِث الأخلاق والمسالم الخانع أيضًا. يجب على العالم أن يكون عالمًا يقوم على التكافل. إنْ حييتُ، فحقّ الحياة يسري على الجميع بالتساوي؛ وإنْ قُتلتُ، فالقتل يسري على الجميع بالتساوي؛ ولكن ليس هناك نظرية أخلاقية تقول بأن يلتهم النهم الطعام التهامًا كما يشاء بينما يلفظ القَنوعُ أنفاسه بحكم القانون.

أما الاستنتاج العملي من نظرية الأخلاق هذه (القائلة بمبدأ المعاملة بالمثل)، التي هي النظرية الوحيدة الممكنة على الصعيد الإنساني، في حالتنا فهي: إضافة إلى «خطة هلسنكي»، حتى وإنْ كانت جيوبنا مليئة بتنازلات إضافية من أصناف أخرى لبلوغ اتفاق يفضي إلى المشاركة في كيان اتحادي (فدرالي) عربي خيالي من «البحر إلى البحر»[٣٣] (od morza do morza) – وحتى حينها سيتم الحديث عنه في اليوم اللاحق فقط حين يُعرب الجانب العربي عن موافقته على أرض إسرائيل عبريّة.

لقد أدرك آباؤنا القدماء ذلك. ويستعرض التلمود[٣٤] حالة قضائية خاصة تنطوي على عبرة بالغة. يمسك شخصان بطرفي شال الصلاة (طليت). هذا يقول أنا وجدته، وذاك يقول أنا وجدته. هذا يقول كلّه لي، وذاك يقول كلّه لي. بعد الاستماع لادعاء هذيْن العنيديْن، أخذ القاضي قراره: يتم تقسيم شال الصلاة إلى نصفين ويأخذ كل منهما نصفًا. ولكن، تخيّلوا حالة قضائية مميزة يكون بموجبها أحد الطرفين المتنازعين عنيدًا، والثاني بخلافه، يقرّر أن يفاجئ العالم بلطافته، ويقول: لقد وجدنا شال الصلاة سوية، أطالب بنصفه فقط، أما نصفه الآخر فهو لخصمي. في المقابل، يصرّ الأول بحزم على رأيه: أنا وجدته، كلّه لي. في مثل هذه الحالة، يقترح التلمود على القاضي أن يتخذ قرارًا حكيمًا، ولكنه تعيس بالنسبة (للخصم) «اللطيف». يقرّر القاضي: لا خلاف على النصف الأول. يعترف الخصم الأول بنفسه أنه (للخصم) الثاني. وعليه، فإن النزاع يدور حول النصف الثاني فقط، وعليه نقوم بتقسيم هذا النصف إلى قسمين، وبالتالي يحصل (الخصم) العنيد على ثلاثة أرباع، بينما يحصل (الخصم) «اللطيف» على ربع واحد فقط. صحيح أنه من الأفضل أن تكون لطيفًا، ولكن ليس عليك أن تكون غبيًا. أدرك آباؤنا القدماء ذلك، ولكننا نحن نسيناه.

كان علينا أن نتذكّر ذلك، خاصة لأن قضية التنازلات المتعلّقة بحالتنا تقوم على حالة بالغة التعاسة. إن حجم التنازلات لصالح القومية العربية، التي يمكننا أن نوافق عليها من دون أن نقضي على الصهيونية، متواضع جدًا. فبخصوص هدف فرض الأغلبية اليهودية لا يمكننا أن نتنازل عنه؛ كما لا يمكننا أن نسمح برقابة عربية على هجرتنا؛ كما لا يمكننا أن نسمح بإنشاء برلمان بأغلبية عربية؛ كما لا يمكننا أن نوافق أبدًا على نظام اتحادي (فدرالي) عربي. إضافة إلى ذلك، ما دامت الحركة (القومية) العربية تنظر إلينا بعدائية، فلن يقتصر الأمر على ألا نساندها فقط، وإنما سنكون مسرورين جدًا بكل جوارحنا (جميعنا، حتى أولئك الذين يردّدون عبارات حب للعرب) لكل فشل لها، لا في الضفة الشرقية المحاذية فقط أو سورية، وإنما حتى في المغرب، وكذا يجب أن يكون، لأن البديل غير ممكن، إلى أن يُخضِعُ الجدار الحديدي العرب فيتقبّلوا الصهيونية مرة واحدة وإلى الأبد.

٣

لنتوقف لحظة عند منظور أولئك الذين يتوهمون أن كل هذا يعتبر غير أخلاقي. تعالوا نوضح الأمر. يكمن أصل الشر بالطبع في أننا نسعى إلى استيطان بلاد رغم معارضة سكانها الحاليّين، أي أن نستوطنها بالقوة. إنَّ جميع الأمور الأخرى غير المريحة نابعة بالضرورة طبعًا من هذا الأصل. وعليه، ماذا تبقّى أمامنا أن نفعله؟

يكمن المخرج الأبسط في البحث عن بلد آخر للاستيطان، أوغندا، مثلاً. ولكن إذا أمعنّا النظر عن قرب ستتكشّف أمامنا معضلة في هذه الحالة كذلك، إذ تقيم أيضًا في أوغندا فئة سكانية أصلانية. وبالطبع، فهم كذلك، أسوة ببقية السكان الأصلانيّين عبر التاريخ، سيقاومون، بالفطرة أو عن وعي، إغراق البلد

بالمستوطنين. إنَّ حقيقة كون هؤلاء الأصلانيّين ذوي بشرة سوداء لا تغيّر في جوهر الأمر شيئًا: إذ إنه إذا كان التوطين ضد إرادة الأصلانيّين يعتبر أمرًا غير أخلاقي، حينها تسري أخلاقية واحدة على السود وعلى البيض على السواء. بالطبع، هناك دومًا أمل بأن يكون ذوو البشرة السوداء هؤلاء غير متقدّمين إلى درجة أن يرسلوا بعثة إلى لندن، وهو أمل ضعيف، لأن هناك دومًا أصدقاء طيبين بين ذوي اللون الأبيض يقومون بتعليمهم (لفعل ذلك)؛ ولكن حتى في مثل هذه الحالة، فإذا اعتُبر هؤلاء الأصلانيّون، بحمد الله، أطفالاً عاجزين، فسنكون أمام قضية أكثر بؤسًا. إذا اعتبرنا الاستيطان برغم معارضة الأصلانيّين فعلاً سرقة، حينها يكون الفعل الأكثر فظاعة هو سرقة أطفال عاجزين. ينتج عن ذلك أن أوغندا هي الأخرى تعتبر إغراءً «غير أخلاقي». وعليه، فإن تخصيص أي أرض أخرى، وليكن اسمها ما يكون، يعتبر هو الآخر خطوة «غير أخلاقية». ليس هنالك بعد جزر غير مسكونة في العالم. فإلى أي واحة تتجّه ستجد فيها الساكن الأصلاني، المقيم هناك منذ الأزل، ولا يرغب بعدد كبير من الناس يأتون إلى الجزيرة من الخارج، أو بمجرد مجيء أفواج كبيرة من الغرباء إليها.

ينتج من هنا، أنه في حال وجود شعب في الدنيا لا أرض له، فإنَّ مجرد حلمه ببيت قومي يعتبر حلمًا غير أخلاقي. يجب على الذين لا أرض لهم أن يبقوا إلى الأبد بلا أرض، فقد قُسِّمت جميع أراضي العالم وانتهت. هذا ما تفضي إليه نظرية الأخلاق!

في حالتنا، تعتبر نظرية الأخلاق هذه مثيرة بصورة خاصة. يقولون إنَّ عددنا في العالم هو ١٥ مليون (نسمة)؛ يعيش نصفهم الآن حياة كلب مطارَد وبلا مأوى، بالمعنى الحرفيّ. يصل عدد العرب في العالم إلى ٣٨ مليون (نسمة)، يقيمون في المغرب، والجزائر، وتونس، وطرابلس، ومصر، وسورية، وشبه الجزيرة العربية، وآرام النهرين[٣٥] - مساحة تبلغ (من دون احتساب الصحاري) نصف مساحة أوروبا. يقيم على هذه المساحة الهائلة ما معدّله ١٦ عربيًا على كل ميل إنجليزي مربّع؛[٣٦] وللمقايسة، الأجدر بنا أن نتذكّر أنَّ ٣٥٢ نسمة يقيمون على كل ميل في صقليا – وفي إنجلترا ٦٦٩ نسمة. وعلينا أن نتذكّر كذلك، أنَّ أرض إسرائيل هي الجزء المائتين تقريبًا من هذه المساحة. ولكن حين يطالب اليهود، الذين لا بيت لهم، بأرض إسرائيل لنفسهم، يتضح أنَّ هذه المطالبة «غير أخلاقية»، وذلك لأنَّ سكان البلاد الأصلانيّين يرون ذلك غير مريح لهم.

إنَّ مكان مثل هذه النظرية الأخلاقية هو بين آكلي لحوم البشر، ولا مكان لها في العالم المتحضّر. الأرض ليست لأولئك الذين لديهم أكثر من اللزوم، بل هي لأولئك الذين لا يملكون شيئًا منها. إنَّ مصادرة قطعة أرض من أيدي شعب يملك مساحات شاسعة من أراضي المشاع (أو: الإقطاعات الشاسعة latifundium)، بغية تحويلها إلى بيت لشعب دائم الترحال، إنما يعتبر عملاً عادلاً. وإذا لم يرغب الشعب صاحب المساحات الشاسعة من أراضي المشاع بذلك – وهو أمر طبيعي جدًا – يجب إرغامه عليه. إنَّ الحقيقة التي تتحقّق في الحياة بفعل فرضها بالقوة لا تتوقّف عن كونها حقيقة مقدَّسة. وضمن ذلك تقع السياسة الوحيدة (التي يجب اعتمادها) في وجه العرب، السياسة الوحيدة الممكنة لنا بصورة موضوعية؛ وأما بشأن الاتفاق (معهم) فستكون أمامنا فترة لمناقشته لاحقًا.

النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي (١٩٣٣): النص[٣٧]

١

في المقام الأول، ردًا على الذين يحاججون أن منظور «الجدار الحديدي» غير أخلاقي، أقول إن ذلك كذب. فهي واحدة من اثنتين: إما أن تكون الصهيونية، على الصعيد الأخلاقي، ظاهرة إيجابية، وإما أن تكون سلبية. وقد كان علينا أن نبتُّ في هذا السؤال قبل تحوّلنا إلى صهيونيّين. وحقًا، فقد حسمنا الأمر بالإيجاب دون غيره، أي أننا أدركنا أن الصهيونية هي ظاهرة إيجابية على صعيد الأخلاق، أي أنها حركة أخلاقية تقف العدالة إلى جانبها. وإذا كان الأمر عادلاً، عندها يجب أن ينتصر العدل من دون الالتفات إلى موافقة أو عدم موافقة أي شخص. وإذا سعى يوسف، أو شمعون أو إيفان أو أحمد، إلى إعاقة انتصار الأمر العادل لأنه غير مريح له،[٣٨] حينها يتوجب منع إمكانية أن تُتوّج عراقيله بالنجاح؛ وإذا سعى إلى تحقيق رغبته عبر استخدام العنف، عندها يجب استخدام العنف التنفيذي الرسمي والدفاع عن النفس بغية تقويض مسعاه. هذه هي الأخلاق في كل مجتمع منصف، وليس ثمة أخلاق أخرى.[٣٩]

تُستخدم في معرض محاربة الصهيونية شعارات شعبوية مختلفة: ديمقراطية، حق الأغلبية، حق الشعب في تقرير المصير. ويراد من هذا: بسبب كون العرب يشكّلون حاليًا أغلبية في أرض إسرائيل، فلهم الحق في «تقرير المصير» – أي الحق في اتخاذ القرار بشأن تحويل أرض إسرائيل إلى دولة عربية. إن الديمقراطية وتقرير المصير مبدءان مقدّسان، ولكن المبادئ المقدّسة تحديدًا، مثلها مثل ذكر اسم الجلالة، يجب أن لا تذكر «عبثًا» – لأغراض الخداع ولأجل أهداف رديئة وغير عادلة. لا يعني مبدأ تقرير المصير أن مَن احتلّ مرة قطعة أرض يبقى مالكها إلى الأبد، وذلك الذي أُبعد عن أرضه أن يبقى أبد الدهر مرتحلاً. بل يعني تقرير المصير مراجعة (revision) – مراجعة قسمة الكرة الأرضية بين الشعوب، لكي تقوم تلك الشعوب التي تسيطر على أراض شاسعة بتقاسمها مع تلك الشعوب التي تسيطر على مساحات ضيقة أو أنها لا تسيطر على أرض بتاتًا، وذلك بغية منح جميع الشعوب إمكانية التمتّع بحق تقرير المصير. وبعد أن اعترف العالم المتحضّر بحق اليهود بالعودة إلى أرض إسرائيل – أي أن هؤلاء اليهود هم على الصعيد المبدئي «مواطني» و«سكان» أرض إسرائيل التي طُردوا منها، والذين يجب أن تكون عودتهم على مدار فترة طويلة من الزمان – يُمنع حينها الادعاء أنه يحقّ حاليًا للسكان المحليّين منع ذلك منهم، وأن هذا المنع هو «الديمقراطية». تستند ديمقراطية أرض إسرائيل إلى فئتين قوميتين: تلك المحلّية وتلك المُبعدة قسرًا، وهذه الثانية هي الفئة الأكبر.

استشهدتُ في أحايين عدة بقصة حول كيفية تحويل المقدّس إلى خداع: إنها قصة شخص كان ديمقراطيًا متحمّسًا إلى درجة أنه حين كان يسمع لحن «لامارسييز» (نشيد الثورة الفرنسية) كان يقفز من مكانه، يشدّ جسده ليقف صامتًا كجندي في الطابور، ويبقى واقفًا بلا حراك. في مرّة من المرّات، دخل لصوص إلى غرفته، ليلاً، وباشر أحدهم بإسماع لحن «لامارسييز». إنها عادة يهودية غير حكيمة – شدُّ الجسد كجندي مطيع مباشرة عند سماع «لامارسييز» معيّن، من دون إثارة السؤال فيما إذا كنّا إزاء عملية خداع، أو فيما إذا كان اسم العازف هو ليس هامان الشرير،[٤٠] أو فيما إذا كانت مفاتيح آلته الموسيقية ليست مصنوعة من عظام يهودية مهشّمة.

إنها بذاءة، وليست أخلاقا. تقوم المجتمعات البشرية على المعاملة بالمثل؛ انزعوا عنها المعاملة بالمثل فيتحوّل العدل إلى كذب. إنَّ السيد الذي يمر في طريق ما يتمتّع بالحق في الحياة فقط حين يعترف بحقّي أنا بنفس الدرجة في الحياة؛ وإذا سعى إلى قتلي، حينها لا حقّ له في الحياة، حسب اعتقادي. تسري هذه القاعدة على الشعوب كذلك. أما البديل عن ذلك فهو أن يتحوّل العالم إلى حلبة منافسة بين حيوانات مفترسة، لا يباد حينها الأضعف فحسب، وإنما أكثر الناس دماثة في أخلاقه أيضًا. يجب على العالم أن يكون عالمًا يقوم على التكافل. إنْ كان الكلام يدور حول الحياة، فحقّ الحياة للجميع ؛ وإنْ كنّا أمام حكم الإبادة، فالحكم الواحد يسري على الجميع. ولكن ليس هناك أخلاق تقول بأن يلتهم النَّهمُ الطعامَ التهامًا كما يشاء، بينما يلفظ القَنوعُ أنفاسه تحت الجدار.[٤١]

٢

لنتبنّى للحظة اعتقاد أولئك الذين يحاججون أن منهجية «الجدار الحديدي» ليست أخلاقية. إن الأصل هو أننا نسعى إلى أن نستوطن بلدًا من دون موافقة سكانها. إنَّ جميع بلايانا «الأخلاقية» الأخرى تصدر بالضرورة عن هذا الأصل الأساس بصورة فورية بالتأكيد. وعليه، ماذا علينا أن نفعل؟

المخرج الأبسط يأخذ شكل البحث عن بلد آخر للاستيطان. في أوغندا، مثلاً. ولكن إن أمعنتم النظر عن قرب، ستكتشفون

هاهنا البلية ذاتها كذلك: إذ تقيم في أوغندا أيضًا فئة سكانية أصلانية (نحو نيف ومليون). وأسوة ببقية السكان الأصلانيّين عبر التاريخ، بيض أم سود أم حمر البشرة، سيحتجّون هم أيضًا بالفطرة، أو عن وعي، ضد محاولة تحويل أوغندا خاصتهم إلى بلد يهودي. إنَّ حقيقة كون هؤلاء ذوي بشرة سوداء لا تغيّر من الأمر شيئًا: إذ إن كان الاستيطان ضد إرادة الأصلانيّين يعتبر أمرًا غير أخلاقي، حينها تسري هذه الأخلاقية على السود وعلى البيض على السواء. في الحقيقة، يمكن أن نفترض أن السود غير متطوّرين إلى درجة أن يرسلوا بعثات احتجاج ومقاومة إلى لندن، ويمكن كذلك أن يكون هؤلاء عاجزين كالأطفال؛ ولكن عبر المنظور الأخلاقي فإننا أمام قضية أكثر بؤسًا بكثير. إذا اعتبرنا الاستيطان رغم معارضة الأصلانيّين نهبًا، فإن النهب الأكثر فظاعة هو نهب الأطفال. ينتج عن ذلك، أن أوغندا هي الأخرى تعتبر إمكانية «غير أخلاقية». وعليه، فإن استيطان أي أرض أخرى، وليكن اسمها ما يكون، يعتبر هو الآخر «غير أخلاقي». منذ فترة طويلة سبقت لا جزر غير مسكونة بعد في العالم. فإلى أي واحة تتجّه ستجد فيها الساكن الأصلاني، المقيم هناك منذ الأزل، ولا يرغب بأكثرية من الغرباء، أو بمجرد إضافة أعداد السكان الغرباء.

ينتج من هنا، أنه في حال وجود شعب في الدنيا لا وطن له، فإنه يُحرم من مجرد الحلم ببيت قومي، إذ إن الحلم بذاته يعتبر غير أخلاقي. يجب على الأمة التي لا أرض لها أن تبقى للأبد بلا أرض خاصة بها. فقد تم تقسيم العالم نهائيًا. هذا ما تفضي إليه نظرية الأخلاق!

في حالتنا الخاصة، فإن الأمر يبدو نوعًا مثيرًا جدًا من «الأخلاق». يقولون إنَّ عدد يهود العالم يبلغ ١٥ أو ١٦ مليون (نسمة)؛ يعيش نصفهم حاليًا بعبارات بسيطة حياة كلب مطارَد وبلا مأوى. يصل عدد العرب في العالم إلى ٣٨ مليون (نسمة)، يحتلون المغرب، والجزائر، وتونس، وطرابلس والبرقة، ومصر، وسورية، وآرام النهرين،[٤٢] وجميع شبه الجزيرة العربية – مساحة تبلغ (من دون احتساب الصحاري) نحو نصف مساحة أوروبا. يقيم بالمعدّل على هذه المساحة مترامية الأطراف ١٦ عربيًا على كل ميل مربّع؛[٤٣] وللمقايسة، يجدر التذكير أنَّ ٣٥٢ نسمة يقيمون على كل ميل في صقليا، وفي إنجلترا ٦٦٩ نسمة. وقياسًا بالمساحات الشاسعة التي يحتلّها العرب، تعتبر أرض إسرائيل[٤٤] جزءًا واحدًا من ١٧٠ من هذه المساحة. ولكن، حين يطالب الشعب اليهودي، المحروم من الوطن، بأرض إسرائيل لنفسه، يتضح أنَّ ذلك يعتبر أمرًا غير أخلاقي، وذلك لأنَّ سكان البلاد الأصلانيّين يعتبرون ذلك غير مريح لهم.

إنَّ مكان مثل هذه الأخلاق هو بين آكلي لحوم البشر وليس في العالم المتحضّر. إنَّ العالم ليس لأولئك الذين لديهم أكثر من اللزوم فقط، وإنما هي لأولئك الذين لا يملكون شيئًا منها أيضًا. إنَّ مصادرة قطعة أرض من أيدي شعب صاحب الإقطاعات الشاسعة، بغية إنشاء بيت لشعب دائم الترحال، إنما يعتبر عملاً عادلاً. وإذا لم يرغب الشعب صاحب الإقطاعات الشاسعة بذلك -وهو أمر طبيعي جدًا- يجب حينها إرغامه على ذلك. إنَّ الحقيقة المقدّسة، التي يجب ضرورةً استخدام القوة لتحقيقها، لا تتوقّف عن كونها حقيقة مقدَّسة. وعلى ذلك يعتمد حاليًا موقفنا الوحيد في وجه الرفض العربي؛ وأما بشأن الاتفاق (معهم)، فسيتحقّق ذلك فقط حين يكونون مستعدّين لمناقشته.

الهوامش

١ أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية قبل سنين قليلة كتابًا يستعرض تطوّر العقيدة العسكرية الإسرائيلية، جاء فيه أن «الجدار الحديدي» يعتبر القاعدة الأساس التي اقتبسها بن غوريون عن جابوتنسكي وأقام عليها العقيدة العسكرية منذ منتصف الثلاثينيات وصياغتها بصورة رسمية واعتمادها في الحكومة في منتصف سنة ١٩٥٣. يُنظر إسحق بن يسرائيل. **مفهوم الأمن في إسرائيل**. (بلدة بن شيمن: إصدار «مودين»، وزارة الدفاع، ٢٠١٣). [بالعبرية]

٢ ورد اعتقاده هذا ضمن كتابه الضخم الذي خصّصه كسيرة حياة جابوتنسكي والمنشور في العبرية سنة ١٩٩٣ (شموئيل كاتس. **جابو: سيرة حياة زئيف جابوتنسكي**، (تل أبيب: دبير، ١٩٩٣) [بالعبرية]. وجاء هناك حرفيًّا أن جابوتنسكي قد «وضع تحليلاً بشأن الموقف العربي (من الصهيونية وأهدافها)، وهو التحليل ساري المفعول منذ قرابة سبعين سنة» (المصدر السابق، ج.٢، ص ٦١٠-٦١١). ينتج من هنا أن كاتس يقصد أن هذه العقيدة (التي وضعت سنة ١٩٢٣) سارية المفعول حتى لحظة كتابة هذه السطور (١٩٩٣).

٣ يجدر التنويه إلى أن لوستيك أشار إلى ذلك بداية في إحدى مقالاته المنشورة في سنة ١٩٩٦، جاء فيها أن ذلك صحيح حتى نهاية الثمانينيات. ويبدو أنه حتى كتابة هذه السطور كان متفائلاً مثل الكثيرين منا بان اتفاقيات أوسلو قد وضعت حدًّا لعقيدة «الجدار الحديدي» في الثقافة السياسية وصناعة القرار الإسرائيلي. يُنظر:
Lustick, Ian. “To Build and to Be Built By: Israel and the Hidden Logic of the Iron Wall,” Israel Studies, vol. 1, no. 1 (1996), pp. 169-223.

عاد في مقالة لاحقة، نشرت في سنة ٢٠٠٨، وقال إن ذلك صحيحًا حتى نهاية القرن العشرين! ويطلعنا على أن «هناك شهادات عديدة تدلل على أن إسرائيل تتخلّى حاليًا عن هذه الاستراتيجية»! ولكن من خلال قراءة دقيقة نكتشف أنه قصد التخلّي عن مركّب واحد فقط من «الجدار الحديدي»، وهو المطالبة بالاعتراف بإسرائيل وبحقّها بالوجود إلى أن وصلنا إلى المطالبة بالاعتراف بها كدولة «يهودية»، وهو ما يتعارض كما سنرى لاحقًا، مع تصوّر الجدار الحديدي الذي لا يطلب من الجانب العربي أي اعتراف بالمشروع الصهيوني برمّته، إلاّ إذ افترضنا أن العالم العربي قد رضخ فعلاً للمشروع الصهيوني، حينها تكون هذه المطالبة منسجمة مع تصوّر الجدار الحديدي (يُنظر مقالته التالية، ص ٣٠):
Lustick, Ian. “Abandoning the Iron Wall: Israel and the Middle Eastern Muck,” Middle East Policy, vol. 15, no. 3 (2008), pp. 30-56.

٤ يُنظر: بنيامين نتنياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**. ترجمة محمد عودة وكلثوم السعدي، (عمان: الدار الأهلية، ١٩٩٧)؛
Shlaim, Avi. The Iron Wall: Israel and the Arab World, 2nd Updated and Expanded Edition,)New York and London: W. W. Norton & Company, 2014(, pp. xviii-xix, 585-639.

متوفر كذلك في مقالته التالية (ص ١٦٧):
Shlaim, Avi. “The War of the Israeli Historians,” Annales, vol. 59, no. 1 (Jan-Feb. 2004), pp. 161-67.

متاح على الرابط: http://users.ox.ac.uk/~ssfc٠٠٠٥/The%٢٠War%٢٠of%٢٠the%٢٠Israeli%٢٠Historians.html

٥ حاز إسحق بن يسرائيل على مرتبة لواء في الجيش الإسرائيلي، وكان نائبًا في الكنيست عن حزب كديما (٢٠٠٦-٢٠٠٩). بعد حصوله على درجة الأستاذية (بروفيسور دائم) في جامعة تل أبيب، شغل فيها ولا يزال يشغل منصب مدير برنامج الدراسات الأمنية في قسم العلوم السياسية، ورئيس مركز الحرب الإلكترونية. إلى جانب عمله في الجامعة، يشغل بن يسرائيل منصب رئيس وكالة الفضاء الإسرائيلية في وزارة العلوم والتكنولوجيا. انتخب في سنة ٢٠١٢ عضوًا دائمًا (طول العمر) في الأكاديميا الدولية لعلماء الفضاء (IAF) وعضوًا في المجلس القومي للبحث والتجديد والمبادرة (RIEC) في سنغافورة. يُنظر: بن يسرائيل، **عقيدة إسرائيل الأمنية**، (وزارة الأمن: قسم النشر، ٢٠١٣)، ص ١٣، ١٥-١٧، ١٩، ٢٥ (على سبيل المثال). [بالعبرية]

6 … p. xviii. Shlaim, The Iron Wall

7 … p xix- xviii. Shlaim, The Iron Wall

٨ ورد الخبر في القناة السابعة التابعة للمستوطنين في الرابط التالي: https://www.inn.co.il/News/News.aspx/١٧٨٠١٢.

وحصل موقع والا على رد مكتب رئيس الحكومة بأن أولمرت شخصيًا لم ير الخبر، ولكن المستشار القضائي للحكومة رفض نشره كمنشور رسمي لديوان رئيس الحكومة لأن الدعوة تعتبر نصًّا سياسيًّا (يُنظر: https://news.walla.co.il/item/١٣٢١٧٨٨).

٩ إيلون كبلان (محرّر)، **زئيف جابوتنسكي: دورة حياة، سيرة حياته ومقتطفات من فكره**، (تل أبيب: معهد جابوتنسكي، ٢٠٠٧)، ص ٧. [بالعبرية]

١٠ جاء هناك: «ولكن الطريق الوحيدة إلى مثل هذا الاتفاق هي الجدار الحديدي، أي تعزيز الحكم في أرض إسرائيل بحيث لا يكون معرضًا لتأثيرات عربية أيًّا كانت، وأقصد الحكم الذي يحارب العرب ضده. وبعبارات أخرى، من ناحيتنا، فإن الطريق الوحيدة نحو اتفاق مستقبلي تتجسّد في الابتعاد التام عن جميع محاولات التوصّل إلى اتفاق في الوقت الحاضر».

١١ وفق الخبر الذي ورد في القناة السابعة أعلاه. يرد بيت الشعر «ضفتان للأردن» في قصيدة جابوتنسكي «يسار الأردن» (وضعها في سنة ١٩٢٩، حين مكث في باريس). أما بيت الشعر الكامل فهو: «ضفتان للأردن، هذه لنا، وكذلك تلك». ترد القصيدة ضمن عاري جابوتنسكي، **أعمال جابوتنسكي الكاملة، ج٢** – القصائد، (القدس، ١٩٤٧)، ص ١٩٩- ١٠٢ [بالعبرية]. أما موشي (بوريس) تلنسكي فهو رجل الأعمال الأميركي الذي خضع للتحقيق في قضية تقديم رشاوى لإيهود أولمرت. حاول تلنسكي أن يدافع عن نفسه بحجّة أنه كان على يقين بأن بإمكان أولمرت أن يجمع الجميع حول عقيدة «أرض إسرائيل الكاملة»، لهذا أنطلق يردّد القصيدة في التحقيق وأمام القاضي، وكذلك أمام الصحافة (يُنظر: https://www.ynet.co.il/articles/٠,٧٣٤٠,L-٣٥٧١٣٨٦,٠٠.html). أما استشهاد ليفنات في هذا السياق، فيبدو أنه إشارة منها إلى أن أجهزة الدولة، ومن ضمنها الشرطة ودور القضاء، لا تزال تعادي اليمين الصهيوني بالرغم من أنه هو الحاكم منذ ١٩٧٧ (باستثناء بضع سنوات قليلة).

١٢ لقراءة خطابه بالغ الأهمية كاملاً، يُنظر: خطاب رئيس الحكومة في جلسة خاصة للهيئة العامة للكنيست لإحياء ذكرى جابوتنسكي (٣ آب ٢٠١٦) (موقع ديوان رئيس الحكومة)، عبر الرابط التالي: http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Speeches/Pages/speechJabotinsky٠٣٠٨١٦.aspx.

١٣ Shlaim, The Iron Wall ,…١٣-١٧ .p
Ami Pedahzur, The Triumph of Israel’s Radical Right, (Oxford: Oxford University Press, 2012), pp. 22-27; Ilan Peleg, “The Zionist Right and Constructivist Realism: Ideological Persistence and Tactical Readjustment,” Israel Studies, vol. 10, no. 3 (2005), pp. 127-153, 130; , Yaacov Shavit, Jabotinsky and the Revisionist Movement, 1925-1948,(London: F. Case, 1988).

١٤ إضافة إلى مقالتي لوستيك المذكورتين أعلاه، يُنظر، كذلك بصورة خاصة:
Ian Lustick, and, Matthew Berkman, “Zionist Theories of Peace in the Pre-state Era: Legacies of Dissimulation and Israel’s Arab Minority,” In Nadim N. Rouhana and Sahar Huneidi (ed.), Israel and Its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State, (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), pp. 39-72.

١٥ يُنظر:
Eran Kaplan, The Jewish Radical Right: Revisionist Zionism and Its Ideological Legacy, (Madison: University of Wisconsin Press, 2005), pp. 49-50.

١٦ يُنظر:
Shlomo Avineri, The Making of Modern Zionism: The Intellectual Origins of the Jewish State. (New York and London: Basic Books, 1981), pp. 159-185; Hillel Halkin,. Jabotinsky: A Life, (New Haven and London: Yale University Press, 2014), p. 138.

١٧ يُنظر:
Yaacov Shavit. Jabotinsky and the Revisionist Movement, 1925-1948, (London: F. Case, 1988), pp. 254.

١٨ زئيف جابوتنسكي، «عن الجدار الحديدي»، **قضايا إسرائيلية**، عدد مزدوج ٣٧-٣٨ (رام الله ٢٠١٠)، ص ٣١-٣٢.

١٩ جابوتنسكي، «عن الجدار الحديدي ...، ص ٣٣.

٢٠ جابوتنسكي، «عن الجدار الحديدي ...، ص ٣٤.

٢١ جابوتنسكي، «عن الجدار الحديدي ...، ص ٣٤-٣٥.

٢٢ جابوتنسكي، «عن الجدار الحديدي ...، ص ٣٤.

٢٣ جابوتنسكي، «عن الجدار الحديدي ...، ص ٣٤.

٢٤ نشر جابوتنسكي في العدد السابق لصحيفة «**رازسفيت**» اليهودية الناطقة بالروسية النصّ المشهور «عن الجدار الحديدي» (يُنظر: زئيف جابوتنسكي،

«عن الجدار الحديدي»، قضايا إسرائيلية، العدد المضاعف ٣٧-٣٨، لعام ٢٠١٠، ص ٣١-٣٥. لقد أدخلت بعض التغييرات الطفيفة على الترجمة العربية). يعتبر النصّ الحالي، الذي أغفل لسبب ما ولم يترجم إلى العربية سابقًا برغم أهميته، استكمالاً للنص السابق (عن الجدار الحديدي، نحن والعرب)، وتوضيحًا لبعض جوانبه، ويسلط الضوء تحديدًا على البعد الأخلاقي لهذا «الجدار الحديدي»، وهو البعد الذي ختم به الكاتب مقالته السابقة. فقد جاء في المقالة الأولى السابقة: «لم تُستنفد هذه المسألة حتى النهاية، وسوف أعود إلى مناقشة بعض أوجهها في مقالتي القادمة»، وهي إحدى الجملتين اللتين سقطتا سهوًا على ما يبدو من الترجمة العربية للنص. وقد نشر جابوتنسكي بنفسه صيغة ثانية باللغة العبرية لهاتين المقالتين في سنة ١٩٣٣، الأولى قريبة جدًا من المقالة الأولى المنشورة بالروسية، بينما تختلف الثانية كثيرًا في أقسامها الأولى (يُنظر نص الترجمة لاحقًا). أما بشأن مكان نشر هاتين المقالتين بالعبرية في سنة ١٩٣٣ (يُنظر: عاري جابوتنسكي، أعمال جابوتنسكي الكاملة ، المجلد ١١: «على طريق بناء الدولة»،)القدس: دار نشر، ١٩٥٣(، ص ٢٥٣-٢٦٠؛ ٢٦٣-٢٦٦).

٢٥ **صحيفة «رازسفيت» (الفجر):** إحدى الصحف اليهود المركزية في روسيا، صدرت بين السنتين ١٨٦٠ و ١٩٣٤ باللغة الروسية، توقفت بصورة متكرّرة عن الصدور لسنين طويلة. حملت الصحيفة في العقد الأخير لصدورها شعار الحركة التصحيحية وهيمن عليها جابوتنسكي ورفاقه: «هدف الصهيونية هو: أرض إسرائيل بوصفها دولة واحدة على ضفتي الأردن».
للاستزادة، يُنظر المادة حول الصحيفة Razsvet الواردة في المكتبة اليهودية الرقمية عبر الرابط التالي: http://www.jewishvirtuallibrary.org/razsvet.
تعتمد الترجمة الحالية على النص العبري المترجم والصادر ضمن: زئيف جابوتنسكي، **الطريق نحو التصحيحية الصهيونية: مجموعة مقالات «رازسفيت» الصادرة في السنتين ١٩٢٣-١٩٢٤**، يوسف ندبا (محرر)، (تل أبيب: إصدار معهد جابوتنسكي، ١٩٨٤)، ص ١١٥- ١١٩ (وتظهر هناك، ص ١٠٦-١١٢، مقالة «عن الجدار الحديدي»). [بترجمة للعبرية]
أما بخصوص الترجمة المعتمدة، فتجدر الإشارة إلى أن الكاتب يستخدم أحيانًا، بصفته أديبًا، التعابير التصويرية والبلاغية والمجازية، وقد سعيت إلى نقلها بما يستقيم مع ما هو سائد في اللغة العربية، ولهذا فقد ابتعدت أحيانًا عن الترجمة الحرفية وفضّلت بدل ذلك الترجمة التفسيرية لتوضيح ما يرمي إليه الكاتب إلى جانب إشارات التوضيح في الحواشي، وذلك من دون الابتعاد عن روح النص وعباراته.

٢٦ جابوتنسكي، «عن الجدار الحديدي ...، ص ٣١.
خطة هلسنكي: خطة وضعتها لجنة تشكّلت من أعضاء يهود ينتمون إلى المنظمة الصهيونية، ومن بينهم جابوتنسكي، اتخذت اللجنة مدينة هلسنكي السويدية مقرًا لها، وسعت إلى صياغة برنامج سياسي يضمن الحقوق المدنية والجماعية لليهود ضمن البلدان المقيمين فيها وخاصة في بلدان شرق أوروبا عمومًا وروسيا خصوصًا.

٢٧ يريد الكاتب هنا القيادات الصهيونية الداعية لضرورة التوصّل إلى تفاهم مع العالم العربي ومع القيادات الفلسطينية، كحاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية، ولكنها في ذلك الوقت تتعمّد عدم التصريح بأهداف الصهيونية الحقيقية (إنشاء الدولة اليهودية على ضفتي الأردن)، وترى في مفاوضات القيادات العربية كالسعودية (الملك فيصل) وملك الأردن (عبدالله) ضرورة لتحقيق الأهداف الصهيونية. ولكنها تعتمد، في الوقت ذاته، منهج الكتمان والهمس في النقاشات الداخلية (بين اليهود) في سلوكها السياسي والدبلوماسي خشية عدم استفزاز الشعوب العربية والإسلامية عمومًا والفلسطينيّين خصوصًا. كما أنه يرمي إلى الحركة العمالية التي تعتمد عدم التصريح جهرًا بأهداف الصهيونية، وتعمل بهدوء لبلوغ نفس الأهداف الصهيونية التي يشير إليها جابوتنسكي.

٢٨ يعود مصدر التعبير «لا لشهدك ولا للسعتك» إلى ما جاء في مدراش (تنحوما، قصة بلاق) في الموضع الذي يناقش الجملة التوراتية «فقال الله لبلعام: لا تذهب معهم ولا تلعن الشعب لأنه مُبارَك» (العدد ٢٢: ١٢). حين أمر الله بلعام بقوله «لا تذهب معهم «، أجابه بلعام: «إذًا ألعنهم من مكاني». أجابه الله: «لا تلعن الشعب»، فأجابه بلعام: «بل أباركهم». فأجابه الله: «هم لا يحتاجون لبركتك ‘لأنه (الشعب) مُبارَك’، كما نجيب الدبّور: ‘لا لشهدك ولا للسعتك’». أما المراد منه فهو أن شريرًا أو مخادعًا حين يعرض مساعدته يقال له: لا، لسنا بحاجة لا لخيرك ولا لشرّك.

٢٩ رودولف شفرينغر هو الاسم المستعار للمنظِّر والسياسي النمساوي كارل رينر (١٨٧٠-١٩٥٠)، ترأس الجمهورية النمساوية الأولى، وزعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي. نادى بالحكم الذاتي الثقافي للأقليات القومية ضمن الأنظمة الاشتراكية والشيوعية.

٣٠ **توماس ماساريك** (T. Masaryk، ١٨٥٠-١٩٣٧): أستاذ جامعي وسياسي ومفكّر تشيكي. زعيم الحزب الشعبي، طالب بالحكم الذاتي للتشيك خلال الحرب العالمية الأولى، وأفضت نشاطاته إلى توحيد التشيك وسلوفاكيا واستقلالها كدولة موحدة هي تشيكسلوفاكيا (١٩١٨).

٣١ كان الأفضل لو أن هذه الجملة جاءت في خاتمة القسم الأول، ولكنها تقع هنا في النص. يرمي الكاتب من ورائها، تكملة لما جاء في خاتمة القسم الأول، القول إن العرب لن يفهموا «خطة هلسنكي» ولن يصدّقوا ما جاء بها، ولن يقدّروها حقّ قدرها، لهذا فإن عرضها أمامهم سوف يضر بالقضية.

٣٢ **هامان:** وفق سفر إستير، هو أحد كبار وزراء أحشويروش ملك فارس، الذي حرّض الملك على قتل اليهود.

٣٣ هو تعبير بولندي يشير إلى «جمهورية بولندا العظمى» التي امتدت حدودها من البحر البلطيق وحتى البحث الأسود منذ القرن الـ ١٤ وحتى سنة ١٧٧٢. أما في السياق الحالي، فيريد كما يبدو حدود فلسطين التاريخية والأردن الحالية والمعروفة في المعجم الصهيوني في حينه باسم «أرض إسرائيل الكاملة». يشير الباحث يوناتان شابيرو، إلى أن تعبير «إسرائيل الكبرى» أو الكاملة، كما بلوره جابوتنسكي ورفاقه من بعده (على ضفتي نهر الأردن)، إنما هو ترجمة صهيونية للمفهوم القومي البولندي. يُنظر الفصل الأول من الكتاب التالي:
Yonathan Shapiro, The Road to Power: Herut Party in Israel, R. Mandel (trans.), (New York: State University of New York Press, 1991).

٣٤ التلمود البابلي، بابا متسيعا (الباب الأوسط)، الورقة ٢، الصفحة أ (المشناه ١: ١).

٣٥ بلاد ما بين النهرين: دجلة والفرات (أو الفرات والخابور) التسمية الواردة في سفر التكوين في التوراة (٢٤: ١٠؛ ٢٨: ٢، ٥؛ التثنية ٢٣: ٥؛ القضاة ٣: ٨؛ أخبار الأيام الأول ١٩: ٦؛ المزامير ٦٠: ١).

٣٦ يبلغ الميل الإنجليزي المعتمد في قياس الأراضي: ١٦٠٩,٣٤٤ مترًا.

٣٧ نشر جابوتنسكي بنفسه صيغة ثانية باللغة العبرية لمقالة «النظرية الأخلاقية للجدار الحديدي» في سنة ١٩٣٣، تختلف كثيرًا في أقسامها الأولى عن الصياغة الأولى التي نشرها سابقًا بالروسية في سنة ١٩٢٣ (يُنظر: عاري جابوتنسكي، **أعمال جابوتنسكي الكاملة** ، المجلد ١١: «على طريق بناء الدولة»،)القدس: دار نشر، ١٩٥٣(، ص ٢٦٣-٢٦٦.

٣٨ لقد استخدم الكاتب في هذه الجملة صيغة الجمع، ولكنني آثرت لضروريات اللغة العربية تحويلها إلى صيغة المفرد.

٣٩ يعود مصدر بعض هذه الفقرة إلى الصيغة الروسية لمقالة «عن الجدار الحديدي»، التي حذفها جابوتنسكي من الصياغة العبرية ونقلها إلى مقالته هذه مع إدخال بعض التغييرات الضرورية لوضعها في المكان الجديد.

٤٠ **هامان**: وفق سفر إستير، هو أحد كبار وزراء أحشويروش ملك فارس، الذي حرّض الملك على قتل اليهود.

٤١ استخدم الكاتب هنا اللفظة العبرية «غدير» بمعنى جدار، ولكنها تحمل معنى آخر يفيد معنى القانون.

٤٢ يريد: بلاد ما بين النهرين: دجلة والفرات (أو الفرات والخابور) التسمية الواردة في سفر التكوين في التوراة (٢٤: ١٠؛ ٢٨: ٢، ٥؛ التثنية ٢٣: ٥؛ القضاة ٣: ٨؛ أخبار الأيام الأول ١٩: ٦؛ المزامير ٦٠: ١).

٤٣ القصد: ميل إنجليزي. ويبلغ الميل الإنجليزي المعتمد في قياس الأراضي: ١٦٠٩,٣٤٤ مترًا.

٤٤ تضم «أرض إسرائيل» من منظور جابوتنسكي، وبقية القيادات الصهيونية حتى سنة ١٩٢١ على أقل تقدير، ضفتي الأردن الغربية والشرقية.